



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)
مجلس المستشارين / الثلاثاء 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول
"السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي"

- أولاً- مواصلة تحسين وتعميم الخدمات الأساسية في مجالي التعليم والصحة3
1. في مجال التعليم 4
 - أ- فعلى مستوى تعزيز العرض التربوي.....4
 - ب- وأما على مستوى الدعم الاجتماعي.....4
 2. في مجال الصحة5
 - أ- توسيع التغطية الصحية الأساسية.....6
 - ب- توسيع العرض الصحي وتحسين الخدمات الصحية.....6
- ثانياً- دعم التشغيل باعتباره مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر والهشاشة7
- ثالثاً- مواصلة دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكمتها8
1. دعم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية8
 2. مواصلة تفعيل نظام المساعدة الطيبة "راميد"9
 3. برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى9
 4. مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي9
 5. تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل9
 6. تحسين حكمة برامج الحماية الاجتماعية9
- رابعاً- تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين10
1. مواصلة تنزيل الخطة الحكومية للمساواة11
 2. السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة (2015-2025)11
 3. السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة11
 4. تعزيز أدوار مؤسسات الرعاية الاجتماعية12
 5. الفلاحة التضامنية مدخل هام لمحاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي13
- خامساً- مواصلة تنفيذ البرامج الموجهة للعالم القروي14
1. تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي14
 2. مواصلة برامج فك العزلة عن العالم القروي14
 3. برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة15
 4. مواصلة تنفيذ برنامج الكهرباء القروية الشمولي16

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي".

وقد سبق لي التأكيد في مناسبات سابقة، وأمام مجلسكم الموقر، على الأولوية التي يكتسبها موضوع محاربة الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية في سياسة الحكومة. وهذه مناسبة أخرى لأجدد التأكيد على عزم الحكومة على مواصلة إعطاء الأولوية لهذا الموضوع، مع تمييز إيجابي لفائدة العالم القروي، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ما فتئ يولي هذه المناطق عنايته السامية لضمان استفادتها من ثمار التنمية بشكل عادل ومتوازن، بغض النظر عن طبيعتها الجغرافية وظروفها المناخية وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتنفيذا لالتزاماتها الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومة، تواصل الحكومة مجهوداتها من أجل الاستجابة لحاجيات المواطنين خاصة منهم الفئات الهشة، لا سيما في مجال دعم التمدرس والنهوض بالخدمات الصحية وتوفير فرص الشغل، ودعم الفئات الهشة وصيانة التماسك الاجتماعي، وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية.

وقد حرصت الحكومة، من خلال قانون المالية للسنة المالية الحالية "2019"، على إدراج حزمة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى مواصلة دعم القطاعات الاجتماعية. وهي الإجراءات التي سأطرق لها بتفصيل فيما يلي.

أولا- مواصلة تحسين وتعميم الخدمات الأساسية في مجالي التعليم والصحة

تواصل الحكومة العمل على تحسين وتجويد الخدمات الأساسية، لا سيما في مجال التعليم والصحة، لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من هذه الخدمات بشكل عادل ومتوازن.

1. في مجال التعليم

تنصب جهود الحكومة على تعزيز تـمدرس أبناء المغاربة، سواء في المجالين الحضري والقروي، وذلك من خلال توسيع العرض التربوي والدعم الاجتماعي للتمدرس. ولأجل ذلك، فقد تم رفع المجهود المالي الموجه لقطاع التربية والتكوين برسم ميزانية 2019 ليصل إلى مبلغ 68 مليار درهم للتربية والتكوين أي بزيادة 9 مليار درهم مقارنة بميزانية 2018.

أ- فعلى مستوى تعزيز العرض التربوي

تواصل الحكومة العمل، برسم الموسم الدراسي الحالي "2018-2019" جهودها بغية توسيع وتنويع العرض من المؤسسات التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوسط والجهات والأقاليم، لا سيما المناطق القروية، وذلك من خلال:

- ✓ مواصلة تطوير بنية الاستقبال من خلال تنفيذ برنامج تجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية، حيث بلغ مجموع المؤسسات التعليمية 10.905 مؤسسة تعليمية بالأسلاك الثلاث (بزيادة 72 مؤسسة عن الموسم الدراسي الفارط)، منها 5940 بالوسط القروي أي بنسبة %54، كما بلغ عدد المدارس الابتدائية الجماعية 124 وحدة. وسيتم إحداث 137 مؤسسة تعليمية جديدة، بما فيها 34 مدرسة ابتدائية و33 مدرسة جماعية و40 ثانوية اعدادية و30 ثانوية تأهيلية و22 داخلية؛
- ✓ بلغ عدد الداخليات 889، منها 545 بالوسط القروي، بزيادة 56 داخلية عن الموسم الفارط؛
- ✓ تلبية حاجيات منظومة التربية والتكوين من المدرسين، حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية ما يفوق 240 ألف أستاذ(ة)، منهم 47% يشتغلون بالوسط القروي. وقد تم توفير 15 ألف منصب شغل جديد بالتعاقد برسم سنة 2019.

ب- وأما على مستوى الدعم الاجتماعي

تواصل الحكومة تنفيذ التدابير الرامية إلى تجاوز المعوقات التي تحول دون تـمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة بالوسط القروي، وذلك ضمانا للإنصاف وتحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة، من خلال:

- ✓ مواصلة دعم برنامج "تيسير" الذي حقق نتائج مهمة في مجال الحد من الهدر المدرسي. وقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج حوالي 448 000 أسرة خلال الموسم الدراسي الحالي (2018-2019)، مع تطوير هذا البرنامج وتعميمه من خلال مراجعة آلية

الاستهداف (تم رصد مبلغ 2,17 مليار درهم لهذا البرنامج في ميزانية 2019، أي بزيادة 1,5 مليار درهم عن السنة الماضية).

✓ مواصلة تنفيذ المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة"، حيث بلغ عدد المستفيدين برسم الموسم الدراسي الحالي حوالي 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، 64 % منهم بالوسط القروي. وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛

✓ توسيع قاعدة المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية، حيث بلغ مجموع المستفيدين من الداخليات (59 % بالوسط القروي) والإطعام المدرسي (94 % بالوسط القروي) ما يفوق مليون و25 ألف مستفيدة (زيادة 2 % (80.500 تلميذ) عن الموسم الفارط، وبكلفة إجمالية تناهز 1,47 مليار درهم خلال سنة 2019، مع تأهيل هذه الداخليات والمطاعم المدرسية وتجويد خدماتها؛

✓ توسيع قاعدة الممنوحين في التعليم العالي، حيث سيصل عدد الممنوحين برسم الموسم الجامعي الحالي إلى 366.000 طالب ممنوح، أي بزيادة حوالي 10 % مقارنة بالسنة الماضية. كما ستشمل هذه المنحة لأول مرة، قطاع التكوين المهني، مما سيمنح حوالي 70 ألف متدرب من حاملي شهادة البكالوريا من المنحة (خصص للمنح 1,8 مليار درهم برسم ميزانية 2019)؛

✓ التعميم التدريجي للتعليم الأولي، وذلك بهدف بلوغ نسبة 67 % برسم الفترة الزمنية 2021-2022، مع هدف تعميمه في أفق 2027-2028. ولهذا الغرض، سيتم تخصيص غلاف مالي قدره 1,35 مليار درهم، برسم ميزانية سنة 2019، لتأهيل وتجهيز 1.465 حجرة وبناء وتجهيز 5.826 حجرة في المدارس الابتدائية، إضافة إلى تسيير الحجرات وتكوين المربين.

2. في مجال الصحة

تواصل الحكومة الرفع من الجهود المالي المخصص لقطاع الصحة. وفي هذا الإطار، فقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 28 مليار درهم لهذا القطاع برسم ميزانية 2019. وستوجه هذه النفقات أساسا إلى تحسين التغطية الصحية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية وتجويدها.

أ- توسيع التغطية الصحية الأساسية

ستعمل الحكومة على مواصلة سياستها الرامية إلى توسيع نطاق التغطية الطبية الأساسية من خلال التدابير التالية:

- مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "RAMED"، حيث سيتم رصد اعتمادات مالية مهمة تبلغ 1 600 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛
- مواصلة تنزيل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) لفائدة طلبة التعليم العالي العمومي والخاص. مع تبسيط مساطره بهدف تشجيع إقبال الطلبة على الانخراط في هذا النظام؛
- العمل على تنزيل مقتضيات القانون رقم 15-98 بشأن نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا حرا، من خلال المصادقة على المراسيم التطبيقية له. ويقدر عدد المستهدفين من هذه التغطية بحوالي 11 مليون شخص.

ب- توسيع العرض الصحي وتحسين الخدمات الصحية

ستعمل الحكومة، في إطار المخطط الجديد للصحة "2025"، على اتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى استمرارية توفير عرض صحي جيد وموزع بطريقة عادلة، من أهمها:

✓ تطوير عرض العلاجات وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية الاجمالية بحوالي 10327 سرير ستم إنجاز 63 مستشفى عمومي جديد وتوسعة 15 مركزا استشفائيا وبناء منشآت ومصالح استشفائية أخرى، مع مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتجهيزها؛

✓ دعم البرامج الصحية من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشباب، وتحسين الولوج إلى الرعاية الصحية، والتكفل بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها، وتحسين التكفل في مجال الأنكولوجيا ومعالجة الأورام والطب النفسي،... إلخ؛

✓ تعزيز الخدمات الصحية المتنقلة، وذلك من أجل تقريب الخدمات الصحية لساكنة المناطق النائية والمعزولة أو التي لا يمكن تغطيتها بالطريقة القارة (تشغيل المستشفيات المتنقلة واقتناء الوحدات الصحية المتنقلة)؛

✓ تعزيز توفير الأدوية والمستلزمات الطبية وذلك من أجل تحسين التكفل بالأمراض غير السارية، والعمل على توفير هذه الأدوية خاصة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية ولبرامج الصحة العمومية ولفائدة جميع المواطنين؛

✓ تعزيز الخدمات الصحية الأولية من خلال تطوير عمل مرافق الصحة الأولية ومستشفيات القرب بصفة تمكن من تحسين الاستقبال والتكفل الملائم بمستعملي هذه الخدمات؛

✓ مواصلة تفعيل السياسة الدوائية الوطنية الرامية إلى مواصلة خفض أثمان الأدوية قصد تمكين المواطنين من الولوج للأدوية والمواد الصحية بأثمان ملائمة، ولا سيما بالنسبة للأدوية المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة، كأمراض الضغط الدم والسكري وبعض الأمراض التعفننية وأمراض الجهاز الهضمي، إضافة إلى بعض أنواع السرطانات (شمل هذا التخفيض أكثر من 3.600 دواء ومستلزم طبي سنة 2018)؛

✓ مواصلة تعزيز العرض الصحي وتقليص فوارق الولوج إلى الخدمات الصحية بالعالم القروي، في إطار برنامج تنمية العالم القروي. ومن المتوقع أن يشمل هذا البرنامج أكثر من 2200 مشروع يهم بناء وتوسيع وتأهيل المراكز والمستوصفات الصحية وبناء المساكن الوظيفية بالعالم القروي لفائدة الأطر الطبية والتمريضية واقتناء سيارات الإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة.

ثانيا- دعم التشغيل باعتباره مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر والهشاشة

لا يخفى عليكم أن النهوض بالتشغيل يعد مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر والهشاشة بالوسطين الحضري والقروي.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة على مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021، وكذلك التدابير المضمنة في الميثاق التنفيذي لهذا المخطط الموقع بتاريخ 27 أبريل 2018 بين القطاعات الحكومية المعنية والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجمعية جهات المغرب، من خلال رافعاته الخمسة التالية:

◀ دعم خلق فرص الشغل من خلال الاستغلال الأمثل لفرص الشغل التي تتيحها الاستراتيجيات القطاعية؛

◀ ملائمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل من أجل تحقيق إدماج اجتماعي-مهني أفضل؛

◀ تحسين البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة بغية جعلها أكثر فعالية واستجابة لانتظارات الشباب؛

◀ تحسين العلاقات وظروف العمل عبر تعزيز الحوار الاجتماعي؛

◀ دعم البعد الجهوي في التشغيل وفقا للاختصاصات الجديدة للجهة.

وبالموازاة مع ذلك، تواصل الحكومة دعم ومتابعة برنامج المقاول الذاتي، الذي يناهز المستفيدون منه المائة ألف، وتعتزم الحكومة مواصلة تحسين أداء البرامج النشيطة للتشغيل، من أجل تحقيق الأهداف التالية برسم سنة 2019:

- إدماج 100 000 مستفيد(ة) برسم برنامج "إدماج"؛
- استفادة حوالي 4 000 أجير(ة) من مزايا برنامج تحفيز؛
- تأهيل 22 000 باحث(ة) عن العمل برسم برنامج "تأهيل"؛
- استفادة 2 000 حامل(ة) مشروع برسم برنامج التشغيل الذاتي.

ثالثا- مواصلة دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكومتها

1. دعم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

حققت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في مرحلتها الأولى والثانية (من 2005 إلى 2017) حصيلة إيجابية، سواء من الناحية الكمية أو النوعية، الأمر الذي يؤكد مدى أهمية مقاربتها في المساهمة في الحد من العجز الاجتماعي ومحاربة الفقر والإقصاء والهشاشة والتمهيش سواء في الوسط الحضري أو القروي.

وفي إطار ترصيد هذه المكتسبات، أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في شهر شتنبر الماضي المرحلة الثالثة لهذه المبادرة (2019-2023)، والتي ستستفيد من غلاف مالي قدره 18 مليار درهم سيخصص لتمويل أربعة برامج متناسقة ومتكاملة تضمن إسهام كل الفاعلين في المجال الاجتماعي، كما يلي:

I. برنامج تدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية، والخدمات الأساسية، بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، من خلال مشاريع تهم الصحة والتعليم والكهربة القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب بالإضافة إلى إنجاز الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية؛

II. برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشّة، وستشمل تدخلات هذا البرنامج إحدى عشرة فئة ذات أولوية من الأشخاص الذين يوجدون في وضعية هشّة؛

III. برنامج تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب، يهدف بالأساس إلى توفير الدخل وخلق فرص عمل للشباب، لا سيما من خلال دعم التكوين والمواكبة بهدف إدماج المقاولين وحاملي المشاريع، وتيسير الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب؛

IV. برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة. من خلال تركيز تدخلات المبادرة على محور تنمية الطفولة المبكرة، ومحور مواكبة الطفولة والشباب.

وللإشارة، فقد تم رصد مبلغ 1,8 مليار درهم من الميزانية العامة لهذه المبادرة برسم سنة 2019.

2. مواصلة تفعيل نظام المساعدة الطبية "راميد"

حيث ارتفع العدد الإجمالي للمستفيدين في هذا النظام إلى 7,4 مليون مستفيد(ة) إلى حدود متم يناير 2018 (ما يمثل 3,18 مليون أسرة). (1,6 مليار درهم برسم ميزانية 2019)؛

3. برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشّة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

يشكل هذا البرنامج 15% من المخصصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي. وقد بلغ عدد الأرامل المستفيدات 91.126 أرملة حاضنة لأكثر من 156.000 يتيم ویتيمة، إلى حدود متم سنة 2018.

4. مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي

حيث بلغ عدد النساء المستفيدات من الصندوق المذكور إلى غاية متم شهر غشت 2018، ما مجموعه 21 830 مستفيدة، بغلاف مالي إجمالي قدره 220,74 مليون درهم. وقد خصص اعتماد مالي قدره 160 مليون درهم لهذا الصندوق برسم ميزانية 2019؛

5. تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل

الذي بلغ عدد المستفيدين منه من انطلاقه سنة 2015 ما مجموعه 38 000 شخص. وسيتم مراجعة هذا النظام بهدف تبسيطه وتوسيع دائرة المستفيدين منه.

6. تحسين حكامه برامج الحماية الاجتماعية

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش المجيد 2018، والمتعلقة

بتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، فقد أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، يروم تجويد الخدمات الاجتماعية المقدمة لفئة واسعة من الأشخاص المؤهلين للاستفادة من الدعم أو الخدمات الاجتماعية، من خلال منظومة متكاملة لاستهداف الفئات الفقيرة والهشة بطريقة عادلة وفعالة، من خلال اعتماد معايير دقيقة وموضوعية.

وينص مشروع هذا القانون على إحداث سجل اجتماعي موحد، يعد بمثابة قاعدة تضم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمسجلين بما يمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين للاستفادة من البرامج الاجتماعية، كما يهدف إلى تحقيق الاندماج والتكامل بين البرامج المتعددة والانسجام العام لمنظومة الحماية الاجتماعية، بما يضمن الاستجابة بفعالية وبشكل منتظم لحاجيات الفئات في وضعية هشاشة.

وستعمل الحكومة على إحالة مشروع هذا القانون قريبا على مؤسستكم الموقرة.

وفيما يخص حكمة منظومة الحماية الاجتماعية بشكل عام، فقد نظمت الحكومة المناظرة الأولى للحماية الاجتماعية بالصخيرات يومي 12 و13 أكتوبر 2018، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك. وعلى إثر يومين من التشاور الموسع مع كافة الفاعلين في هذا المجال، أفضت المناظرة إلى إصدار توصيات جديرة بالاهتمام والتي تلتزم الحكومة بتدريسها وإثرائها قصد بلورة سياسة مندمجة للحماية الاجتماعية، موحدة وأكثر فاعلية، قادرة على ضمان التقائية مختلف البرامج والفاعلين، وتعزيز منظومة موحدة للتنسيق المؤسساتي، وتجويد آليات الحكامة وإشراك الفاعلين على المستوى الوطني والترابي والمجتمع المدني، وترشيد وإعادة توزيع النفقات، وإرساء نظام موحد للمساعدة الاجتماعية اللامركزية، وتحسين العائد الاجتماعي.

رابعاً- تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين

لقد حرصت الحكومة على تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات العمومية للنهوض بحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، بهدف تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجتمع وترسيخ قيم التضامن والتماسك الاجتماعيين، من خلال سياسات عمومية مندمجة ووقائية:

1. مواصلة تنزيل الخطة الحكومية للمساواة

مكن تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" في مرحلتها الأولى، من تحقيق نتائج ذات أثر إيجابي، لا سيما فيما يخص التحسيس والتكفل بالنساء ضحايا العنف، وتطوير الإطار القانوني الذي تمخض عنه قانون العنف ضد النساء، فضلا عن تنفيذ برامج اجتماعية ذات أثر مباشر على واقع عيش النساء والفتيات في مجالات التعليم والصحة والولوج إلى البنيات التحتية. وفي إطار ترصيد هذه التراكمات الإيجابية، ستواصل الحكومة تنفيذ المرحلة الثانية للخطة "إكرام 2"، بهدف مؤسسة ونشر مبادئ المساواة والانصاف وإدماجها في السياسات العمومية وبرامج التنمية ذات الصلة ومكافحة كل أشكال التمييز ومحاربة العنف ضد النساء وتمكينهن اقتصاديا وسياسيا؛

2. السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة (2015-2025)

والتي تهدف إلى وضع منظومة مندمجة للنهوض بأوضاع الطفولة ومحاربة كل أشكال العنف وسوء المعاملة واستغلال الأطفال، وتروم توفير منظومة حمائية لهم، لا سيما من خلال التدابير التالية:

■ وضع ترسانة فعالة ومتكاملة تتضمن الإجراءات والأنشطة التي من شأنها منع كل أشكال العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال والوقاية منها ومعالجتها؛

◀ إعداد مشروع برنامج "مدن بدون أطفال شوارع"، يركز على دعم وتعميم خدمات الاسعاف الاجتماعي المتنقل، ودعم البنيات التحتية المستقبلية للأطفال في وضعية الشارع، بهدف الحد من هذه الظاهرة من مصادرها؛

◀ العمل على إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، في شكل آليات للتنسيق المحلي وطرق الإشعار والتبليغ لرصد حالات العنف والخطر التي يتعرض لها الأطفال، وسلة خدمات قرب وقائية وحمائية ملموسة لفائدة الأطفال المحتاجين للحماية.

3. السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

تروم ضمان الحماية الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص وتحقيق المساواة في حصولهم على الحقوق والموارد والولوج إلى مختلف الخدمات ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية، لا سيما من خلال التدابير التالية:

◀ الشروع في تنفيذ برنامج "مدن ولوجة"، من خلال إطلاق مشاريع لتهيئة الجماعات الترابية بالولوجيات بناء على دراسات تشخيصية وتصميمات ملائمة للاحتياجات؛

- ◀ الإعداد لإطلاق نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة للأشخاص في وضعية إعاقة، استنادا إلى نتائج دراسة الجدوى ستنجز قريبا لتحديد المكونات المختلفة لهذا النظام، والفئة المستهدفة منه، وشروط ومسطرة الاستفادة، بالإضافة إلى تحديد الفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام؛
- ◀ تنظيم أول مباراة مشتركة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لولوج درجة متصرف من الدرجة الثالثة، والتي أجريت بتاريخ 23 دجنبر 2018، للتباري حول 50 منصبا، موزعة على 17 قطاعا وزاريا؛
- ◀ اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية الأخرى (بلغ عدد المستفيدين ما مجموعه 7764 بغلاف مالي وصل 22 مليون درهم)؛
- ◀ تحسين ظروف تـمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، بلغ عدد الجمعيات الممولة 213 لفائدة 12000 طفل مستفيد سنة 2018، بغلاف مالي يناهز 97 مليون درهم.
- ◀ إحداث مراكز الاستقبال والتوجيه: 65 مركزا على صعيد 60 إقليما يستفيد من خدماتها حاليا حوالي 44.000 شخص في وضعية إعاقة بكلفة تصل إلى 35 مليون درهم.
- ◀ تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، حيث يتم دعم مبادرات الأشخاص في وضعية إعاقة الراغبين في إنشاء مشاريع مدرة للدخل بـ 60000,00 درهم كحد أقصى لكل شخص وفي حدود 200000,00 درهم للمشروع جماعي، وقد بلغ عدد المشاريع المدعومة أكثر من 1000 مشروعا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، بمبلغ إجمالي فاق 42.3 مليون درهم.

4. تعزيز أدوار مؤسسات الرعاية الاجتماعية

هذه المؤسسات تضطلع بدور محوري في مجال المساعدة الاجتماعية، إذ تتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة وتساهم في ترسيخ قيم التضامن والتكافل واحتواء مختلف الظواهر الاجتماعية الناجمة عن الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

ويروم إصلاح هذه المؤسسات تجويد عملها وتطوير أدائها الوظيفي وتأمين استمرارية خدماتها وذلك من خلال:

- ✓ إصلاح النظام القانوني لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لمواصلة الاضطلاع بدورها المحوري في مجال المساعدة الاجتماعية والتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، من خلال صدور نص قانوني جديد يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية (القانون رقم 65.15، المنشور بالجريدة الرسمية تحت عدد 6667 بتاريخ 23 أبريل 2018)؛
- ✓ إعداد مشروع القانون يتعلق بالعاملين الاجتماعيين، الذي يشكل خطوة إضافية في مؤسسة العمل وتعزيز دور العامل الاجتماعي في التنمية؛
- ✓ إعداد "منهجية مشروع المؤسسة" ومواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لاعتمادها. للإشارة، يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المرخصة 1128 بجميع تراب المملكة مؤسسة بطاقة استيعابية تصل إلى 100296 مستفيدة ومستفيد.

5. الفلاحة التضامنية مدخل هام لمحاربة الفقر والهشاشة بالعالم القروي

تعد الفلاحة التضامنية، التي أسست لها الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي، عبر تنفيذ مشاريع مستدامة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، بهدف مساعدة الفلاحين الصغار في الرفع من مردودية إنتاجهم، والرقى بمستواهم الاجتماعي والمعيشي.

ويهم هذا الصنف من الفلاحة، بالأساس، المناطق الفقيرة، كالجبال والواحات والسهول الشبه الجافة والجافة، حيث يتواجد الفلاحون الصغار والمتوسطون الذين لا يتوفرون على القدرات الاستثمارية الكفيلة بتحسين الدخل والاندماج في اقتصاد السوق، يتم العمل على إنجاز المشاريع في إطار مقارنة تشاركية وتعاقدية مع التنظيمات المهنية الممثلة للفلاحين والتي تتوفر على المؤهلات الضرورية تجعلها حاملة للمشاريع طبقا لمنهجية تضمن إنجاز مشاريع فلاحية ناجحة اقتصاديا ومندمجة تأخذ بعين الاعتبار سلسلة الإنتاج في أفق توفير دخل قار ومستدام لصالح هؤلاء الفلاحين.

وتهم هاته المشاريع إما استبدال الزراعات الحالية بأخرى ملائمة للأراضي وذات قيمة مضافة عالية (مشاريع الاستبدال)، أو عمليات التكثيف لتحسين مردودية الزراعات الموجودة (مشاريع التكثيف) أو تنوع الأنشطة والمنتجات المحلية حسب المؤهلات الطبيعية لكل منطقة ودمج العمليات الأفقية (الاقتصاد في مياه السقي، التكيف مع التقلبات المناخية، إلخ...).

وقد تم، إلى غاية الآن، إطلاق 911 مشروعا للدعامة الثانية تهم جميع جهات المملكة وجميع سلاسل الإنتاج النباتية والحيوانية، باستثمار إجمالي قدره 21,4 مليار درهم لفائدة

779.635 مستفيدا، منذ انطلاق المخطط. وقد ساهمت هذه المشاريع في خلق 66,8 مليون يوم عمل، ومن المتوقع أن تصل فرص الشغل المحدثة خلال مرحلة الإنتاج القصوى إلى 29,1 مليون يوم عمل سنويا.

خامسا- مواصلة تنفيذ البرامج الموجهة للعالم القروي

1. تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي على مدى 7 سنوات (2017-2023)، والذي تقدر كلفته الإجمالية بـ 50 مليار درهم، سيتم تمويلها بمساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (47%) والمجالس الجهوية (40%) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (8%) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (5%).

وسيبلغ الغلاف المالي المخصص للتدخلات المتوقعة في إطار هذا البرنامج، برسم سنة 2019، ما قدره 7,41 مليار درهم موزع بين مساهمات مختلف الشركاء (3.018 مليون درهم للمجالس الجهوية، 1.500 مليون درهم بالنسبة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، 1.920 مليون درهم للوزارات المعنية، 582 مليون درهم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية و409 مليون درهم للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب).

ويجدر التذكير أن الغلاف المالي المرصود لهذا البرنامج سيوجه لتنفيذ مشاريع تهم فك العزلة عن العالم القروي وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهرباء، وتحسين عرض الخدمات العلاجية، والتعليم.

(للإشارة، سيتم ضخ مبلغ 7,43 مليار درهم بصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية برسم ميزانية 2019، مقابل مبلغ 6,83 برسم ميزانية 2018).

2. مواصلة برامج فك العزلة عن العالم القروي

لقد أولت بلادنا، خلال العقدين الماضيين، أهمية كبيرة لفك العزلة عن العالم القروي حيث تم إطلاق برنامجين وطنيين للطرق القروية: البرنامج الأول، خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2005، هم بناء وتطوير ما يقرب من 11000 كلم، كما أطلق البرنامج الثاني في سنة 2005، ويهم إنجاز وتطوير 15000 كم من الطرق القروية.

وقد بلغت نسبة ولوج الساكنة القروية بالشبكة الطرقية الوطنية، لحد الآن، إلى 79% مما مكن من فك العزلة عما يقارب 2.7 مليون نسمة.

ومن أجل تحسين شروط عيش الساكنة المتواجدة بالمناطق الجبلية المعزولة وإبراز مؤهلاتها الاقتصادية والثقافية والبيئية، تم إنجاز برنامج التأهيل الترابي خلال الفترة 2011-2015 يهيم ببناء 766 كلم وتهيئة 1547 كلم من الطرق وبناء 90 منشأة عبور منها 68 منشأة معزولة.

وفي إطار المحور الخاص بالطرق من "برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي"، فقد تم وضع مخطط تنفيذي لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي على مدى 7 سنوات من خلال وضع برنامج لإعادة بناء طرق قروية مصنفة وبناء منشآت فنية بهذه الطرق لتمكن ساكنة العالم القروي من الوصول لأماكنها والخدمات اللازمة للحياة اليومية. وقد تم لهذا الغرض تخصيص 36 مليار درهم من صندوق التنمية القروية لبناء 25.000 كلم وتأهيل 10.000 كلم على مدة 10 سنوات (2016-2025).

ومهم هذا البرنامج:

- مخطط فك العزلة عن العالم القروي (28 مليار درهم)، الذي يستهدف المناطق الجبلية والفقيرة ذات نسبة ولوجية منخفضة، وكذا الدواوير الأكثر تضررا من حيث الولوجية إلى الطرق، مياه الشرب، المدارس وخدمات الصحة.
- برنامج تأهيل الشبكة الطرقية وتحسين الولوج إلى مراكز الجماعات، والذي تقدر تكلفته ب 8 مليار درهم.

3. برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة

تفعيلا لمضامين التصريح الحكومي، تم إطلاق دراسة استراتيجية حول البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة اعتبارا لدورها في هيكلية العلاقة بين المجالين الحضري والقروي، عبر تأطير المجالات القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية وتقوية جاذبية النطاقات القروية المجاورة.

وفي هذا الإطار، يتم العمل حاليا على إعداد البرنامج الوطني للمراكز القروية الصاعدة (2018-2021)، الذي تتمثل أهدافه على المدنين المتوسط والبعيد فيما يلي:

- تقليص ثقل وآثار الهجرة القروية التي تثقل حاليا كاهل المدن الكبيرة والمتوسطة؛

- تنظيم التنمية الحضرية من خلال التركيز على هذه المراكز وتطويرها اعتمادا على معايير اجتماعية واقتصادية وبيئية؛
- تنظيم التنمية الترابية وتثمين الاستثمارات والموارد المتاحة مع العمل على تعزيز الاستثمار الخاص؛
- تحسين مستوى عيش ساكنة المجالات المعنية، عبر تلبية الاحتياجات في مجال الإسكان والخدمات الاجتماعية والصحة والترفيه والتعليم...؛
- جعل هذه المجالات نقط التقائية وتجانس السياسات القطاعية.

4. مواصلة تنفيذ برنامج الكهرباء القروية الشمولي

يندرج برنامج الكهرباء القروية الشمولي في إطار رؤية شاملة للتنمية الجهوية، تتوخى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية بصفة عامة.

ومنذ انطلاقة سنة 1996، قطع هذا برنامج الكهرباء القروية أشواطاً هامة، مكنت من تحقيق إنجازات كبيرة همت التعميم شبه-الشامل للكهرباء على الوسط القروي، حيث بلغ هذا التعميم، إلى حدود نونبر 2018، نسبة 99,63%.

وسيتم العمل على رفع هذه النسبة إلى ما يفوق 99,86% بعد الانتهاء من أشغال كهربة 951 دوارا (25 086 مسكنا)، المبرمجة للإنجاز خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2020.

وقد مكنت نتائج الدراسات السوسيوولوجية والسوسيواقتصادية المنجزة حول الانعكاسات الإيجابية لهذا البرنامج بالوسط القروي من استخلاص نتائج هامة بشأن الأثر الإيجابي لتعميم الكهرباء القروية:

✓ فعلى المستوى الاقتصادي، لوحظ تحسن النشاط التجاري وخلق أنشطة صغرى صناعية وفلاحية جديدة مدرة للدخل، لا سيما من خلال تطوير الحرف اليدوية، عصرنه وسائل الزراعة، إحداث مشاريع صناعية أو تجارية صغرى تساهم في خلق مناصب جديدة للشغل.

✓ وعلى المستوى الاجتماعي، مكنت الكهرباء القروية من تحسين مؤشرات تعليم الأطفال، ولا سيما الفتيات. بالإضافة إلى تراجع وتيرة الهجرة إلى المدن وكذا بناء المنازل الإسمنتية وتوسيعها واقتناء التجهيزات المنزلية.

✓ كما ساعد البرنامج، فضلا عن تحسين مستوى العيش، على تعزيز مراكز وخدمات الرعاية الصحية، وعلى إنشاء شركات صغيرة وكذا تسريع التجهيز في وسائل تزويد الماء الصالح للشرب.

وختاما، لا بد من التأكيد على أن عزم الحكومة على مواصلة جهودها لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين، وذلك بالموازاة مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد والوطني وتحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار المنتج بما يمكن من تحسين النمو الاقتصادي، باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة وإعادة توزيعها من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.